بسم الله الرحمن الرحيم

تنظيم الانتخابات الرئاسية.. والمسارات المحتملة

شكل الحوار الذي انطلق في قصر المؤتمرات بنواكشوط يوم 04/10/ 2014 بعد جولة من اللقاءات التمهيدية، بين أطراف المشهد السياسي ـ ممثلة في الأغلبية الرئاسية و"المنتدى الوطني للديمقراطية والوحدة" و"المعاهدة من أجل التناوب السلمي على السلطة"ـ حدثا مفصليا في مسار الأزمة السياسية التي تعيشها البلاد منذ انقلاب 2008، والتي شكل اتفاق دكار محاولة لتجاوزها، ما فتئت أن باءت بالفشل بعد إعلان أحزاب وازنة في المشهد السياسي عدم اعترافها بنتائج انتخابات 18 يوليو 2009 التي تمخضت عن ذلك الاتفاق، كما شكل ما عُرف بـ "الحوار الوطني" الذي تم أواخر 2011 محاولة أخرى ظلت دون المأمول بفعل المشاركة الجزئية للمعارضة الموريتانية في جلساتها، رغم انبثاقها عن نتائج هامة في مسيرة تكريس الديمقراطية في البلاد.

وللتعرض لاحتمالات نجاح الحوار الحالي وللسيناريوهات المتعلقة بتنظيم الانتخابات، نظم المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الاستراتيجية ورشة نقاشية شارك فيها محللون ومتابعون للشأن السياسي الوطني، وتشكل هذه الورقة خلاصة لأهم الأفكار الواردة في هذه الحلقة النقاشية.

المشاركون:

- الأستاذ محمد محمود ولد بكار.
- الأستاذ محمد عبد الله بليل.
- الأستاذ موسى ولد حامد.
- الأستاذ الطيب صو.
- الأستاذ محمد الأمين ولد الفاظل.
- الأستاذ الهيبه ولد الشيخ سيداتي.
- الأستاذ أحمدو ولد محمد المصطفى.
- د. محمد الأمين ولد سيد المختار.
- د.مصطفى ولد البح.
- مسير الجلسة: صبحي ولد ودادي.
- المقرر: إخليهن ولد الرجل.

الحوار السياسي الناجح..معايير ومتطلبات:

يمكن القول ابتداء إن بلادنا عرفت تراكما من الخبرات والتجارب المتعلقة بالحوار على طول تاريخها وذلك بدءا من الطاولة المستديرة ديسمبر 1961 بين التشكيلات السياسية الوطنية آنذاك وما تم بعد ذلك قبل منتصف السبعينات من حوار بين الكادحين ونظام الرئيس المختار ولد داداه، ثم الحوارات السياسية التي عرفتها البلاد بين أطياف عديدة من المعارضة مع نظام ولد الطايع بعد محاولة انقلاب 08 يونيو 2003، وقد أنبثق أغلب هذه الحوارات عن نتائج أسهمت في حل أزمة سياسية أو في تطوير العملية الديموقراطية.

وفيما يتعلق بالحوار الحالي، يلزم التوقف مع بعض النقاط التي يمكن أن تشكل أساسا للحكم على الحوار السياسي انطلاقا من الخبرات التي أتاحتها تجارب مماثلة، وانطلاقا من طبيعة الأزمة السياسية الحالية.

فأولا ينبغي أن تكون إعادة الثقة في المؤسسات والمرجعيات هي أَوْلَى القضايا بالإبراز والرعاية، فالدستور اليوم غير وظيفي وغير فعال، وكل الأمور أصبحت تخضع للتفاهمات وللتلفيق، وهو أمر يجعل الهدف من الحوار وحصيلة الحوار لا تصب في خانة المؤسسات ولا في خانة المصلحة العامة لموريتانيا، بل في مصلحة أطراف سياسية يسعى كل منها لأن يدفع بنتائج الحوار في الإتجاه الذي يحقق مصالحه كطرف سياسي وحزبي، صحيح أن الحوار الذي يخلص إلى نتائج إجماعية يكتسب مشروعية سياسية ومجتمعية، ولكن الأمة التي لا تحترم ثوابتها ومرجعياتها يصبح كل أمر ذي بال فيها خاضع لمضاربات السياسة وميزان القوى التفاوضي المتحرك تحرك رمال هذا المنكب القصي. وفي هذا السياق: ينبغي تصحيح الآليات التي يتم بها الحوار، فكل الحوارات السياسية التي تمت تتم في اللحظات الأخيرة قبل الاستحقاقات، بحيث نكون في أزمة دستورية فعلا، وتحت ضغوط الوقت والآجال التي يجب احترامها فعلا، وهنا يصبح موقف الرئيس محمد ولد عبد العزيز في موضوع استدعاء هيئة الناخبين محقا من الناحية المبدئية، وبغض النظر

عن المحاجة والحكم على الموضوع في إطار المواقف المختلفة للنظام من الآجال.

كما أن غياب التناول الشمولي للمسألة السياسية برمتها في موضوع الحوار يضعف الآمال المعلقة عليه وعلى المنتظر من نتائجه بل يضعف أهمية الحوار ذاته، وقد يبعث برسالة على أن الطرف المعارض غير جاد في الحوار.

ومن أجل أن نكون أمام حوار بالمواصفات المشار إليها آنفا لا مناص من الانطلاق من ما يمكن أن نسميه "الخطيئة الأولى" للنظام السياسي الحالي وهي الانقلاب، الرجوع إلى هذه المسألة، لا بغرض نبش الماضي ولا بغرض إقصاء طرف، ولكن من أجل البناء السليم لمنتظم سياسي صحي وغير مشوه.

أين الحوار.. مِنَ الحوار..؟

وانطلاقا من التأسيس السابق فإن الأوْلى أن نُسمي ما يجري تفاوضا وليس حوارا سياسيا شاملا، وهو تفاوض حول نقطة محددة هي الوصول إلى انتخابات يشارك فيها الجميع، والتفاوض يعني الخروج بمكسب لكل الأطراف، وهي نتيجة يمكن تحققها إذا نظر المشاركون إلى المكاسب نظرة أرحب.

أما آليات الحوار من تمهيد ومسهلين وضمانات لتنفيذ النتائج، وإجراءات لبناء الثقة، وأهم تلك الإجراءات وقف الحملات الإعلامية المتبادلة، فقد كان كل ذلك غائبا بشكل بارز في هذا الحوار.

فمثلا كان الأفضل أن تضع المعارضة أهدافا تسعى للوصول إليها من خلال الحوار، لا وضع شروط للتفاوض، خصوصا أن (الشروط/الضمانات) التي تم وضعها بدت تعجيزية وليست ابتدائية، والقول بأن تصريحات الرئيس برفض الحكومة التوافقية وضع للعربة أمام الحصان غير دقيق وغير منصف، فمن الطبيعي أن يرفض النظام في البداية حكومة التوافق ذات الصلاحيات الواسعة، لأن هدفه من الحوار هي الوصول إلى اتفاق دون اللجوء لحل الحكومة. كما أن من الإجراءات التي بدت مقوضة للثقة بين الطرفين إيداع السيد محمد ولد عبد العزيز ملف ترشحه للرئاسة رغم أنه كان بإمكانه الانتظار على الأقل حتى إشراف مواعيد الإيداع على نهايتها، ولكن يبدو أنه اختار تغليب ما في هذه الخطوة من تدعيم ورقة الضغط المتعلقة بتأكيداته على عدم تأجيل الانتخابات، فضلا عن النقاط الحمراء التي وضعها في وجه الحوار.

وقد كان تعثر الحوار أمرا متوقعا بفعل غياب المسَهّلين والطرف المحايد، سواء كان طرفا دوليا راعيا أو كان جهة داخلية (شخصيات مستقلة) والذي يمكن أن يعمل على تجاوز الأطراف للعقبات الشكلية والإجرائية، ويقرب وجهات النظر، وربما كانت الخشية من انتقاد اللجوء إلى جهة خارجية كمسهل أو راع للحوار لاعتباره أمرا يمس من السيادة لم تشجع الأطراف المختلفة على طرح هذه القضية، وكانت تلك الانتقادات قد ظهرت لدى جزء من النخبة بعد اتفاق داكار.

مآلات الحوار:

التوصيف السابق ضروري لتقديم صورة تحليلية عامة، وتوصيف الجوانب العامة المتعلقة بالحوار التي تشكل محددات نجاحه أوفشله، ورغم تقديم الورقة التمهيدية التي شكلت مهاد النقاش لهذه الورشة لأربعة سيناريوهات محتملة اعترفت بتفاوتها قوة وضعفا:(نجاح الحوار وتأجيل الانتخابات، فشل الحوار مع تنظيم انتخابات يقاطعها المنتدى وبعض أطراف المعاهدة، فشل الحوار مع مشاركة بعض أطراف المعارضة، فشل الحوار مع مقاطعة الطيف المعارض بما فيه المعاهدة)، فإن المشاركين في الورشة اقتصروا على اتجاه التطورات ينحصر في سيناريوهين رئيسيين:

سيناريو نجاح الحوار: ويجد مدعماته ومؤشراته في الآتي:

- تحليل الأوضاع السياسية لأطراف الحوار يحتم عليها إنجاح الحوار: فالنظام يمر بخمس سنوات من الأزمة السياسية، ويود الدخول في مأموريته الجديدة بوضعية أفضل، والرئيس الذي هو رئيس الاتحاد الإفريقي يرغب في الخروج بتوافق سياسي يجعل لأدواره الدبلوماسية مصداقية وكفاءة.

ويجد هذا الاحتمال مؤشراته في أنّ الراجح أن موضوع تأجيل الانتخابات من التنازلات المتوقعة من طرف النظام، نتوقف هنا عند تصريح النائب محمد يحي ولد الخرشي بأن الخط الأحمر الوحيد هو الحكومة التوافقية، وهو ما يعني التخلي عن أغلب الخطوط الحمراء التي أعلن عنها الرئيس، وعند البيان الذي نشرته "المعاهدة" يوم 28 أبريل 2014 والذي جاء فيه أن ولد عبد العزيز أبدى تجاوبه "مع مبادرة كتلة أحزاب المعاهدة لاستئناف الحوار المتعثر، وأكد استعداده لحل القضايا التي تعرقله.

والمعاهدة التي شاركت في حوار سابق مع النظام معنية بنجاح الحوار للتأكيد على سلامة منهجها واختياراتها السابقة في التعامل مع النظام، وهو ما يشكل نجاحا إضافيا سيصب في رصيدها السياسي.

والمعارضة الممثلة في المنتدى جربت أساليب "نضالية" عديدة لتحقيق رؤيتها السياسية وفشلت، كما أنها راغبة في محو صورة ذهنية ربما تكون قد تشكلت عنها لدى الرأي العام، وهي أنها مسؤولة عن تأزيم الوضع السياسي.

أما موضوع دعوة هيئة الناخبين فهي ورقة ضغط من طرف النظام، وقد استعملها سابقا في اتفاق دكار، فحينها كانت تصريحات الرئيس محمد ولد عبد العزيز تؤكد على أن الانتخابات في موعدها المحدد 06-06-2009 في الوقت الذي كانت فيه وفود الحوار تتفاوض في دكار، كما استخدم هذه الورقة في تنظيم الانتخابات البرلمانية والبلدية الأخيرة، حين أكد الرئيس في مقابلته مع Le monde على أن الانتخابات في

موعدها 01 أكتوبر، في حين أنه تم التوصل بعد ذلك إلى اتفاق بمقتضاه تم تأجيل الانتخابات إلى 23 نوفمبر 2013.

◄◄ ضغط الرأي العام وحرص كل طرف على أن لا يكون المسؤول عن إفشال الحوار.

◄◄ رغبة المعارضة في الحضور في الساحة، وفشل الحوار يعني مقاطعة الانتخابات، وهو أمر يساهم في إضعاف الحضور في المشهد السياسي، خصوصا مع فشل الخيارات النضالية التي تبنتها أطراف أساسية من هذه المعارضة.

◄◄ الإمكان السياسي والقانوني: فالنقاط الجوهرية المطروحة في الحوار كلها ممكنة التحقق، لأن موضوع الحكومة التوافقية قد يكون مطروحا للقبول من طرف النظام، وقد سماها المنتدى في وثائقه "حكومة ذات صلاحيات واسعة" بوصفها هي الضمان الأمثل لحياد الإدارة، وهو ما يعني بأن المنتدى على استعداد للتنازل عنها في حال قدمت السلطة خلال الحوار ضمانا بديلا ومقنعا لحياد الإدارة، وهناك اتفاق على عجز اللجنة المستقلة للانتخابات، ومن الممكن التوافق على تغيير المجلس الدستوري إذا اقتصر التغيير على إعادة التشكيل، بحيث لا تطاله إجراءات تغييرية جوهرية كمدة المأمورية وعدد الأعضاء، ويقتضي السياق هنا القول بأنه في حال كانت التغييرات المطلوبة في المجلس الدستوري متعلقة بالمأمورية أو بزيادة عدد الأعضاء أو هما معا فإنه يلزم عند ذلك القيام بتعديل دستوري، وهو أمر سيفتح الباب أمام تغييرات أشمل في الدستور قد يوظفها النظام لصالح التغيير في المأموريات المختلفة بما فيها الرئاسية (سننشر لاحقا ورقة توضح الإشكالات القانونية المتعلقة بإدارة الانتخابات).

السيناريو الثاني: فشل الحوار وتنظيم انتخابات غير توافقية:

◄◄ وأول مدعمات هذا السيناريو هي الصعوبات الجدية والبنيوية التي تواجه المتحاورين، والمتمثلة في اتساع الهوة بين طرفي الحوار السياسي، وخصوصا بين طرفي النظام والمعارضة الممثلة في المنتدى، فالطرفان أحدهما كان ينكر الأزمة السياسية من أصلها، والآخر انتهى لتوه من خطاب الرحيل والتثوير.

وقد أفضى الجانب المتعلق باتساع الهوة السياسية إلى موقف نفسي تمثل في انعدام الثقة بين الأطراف المتحاورة، ومثّل خلفية شكلت موقف كل طرف من الطرف الآخر، فالمعارضة بالنسبة للنظام غير جادة، وبالتالي الأفضل في نظره أن تدفع باتجاه إنهاء الحوار على مستوى الشكليات لإظهار حقيقة عدم جدية المعارضة للرأي العام، والمعارضة ترى أن النظام يسعى فقط لتوظيف الحوار توظيفا سياسيا وإعلاميا ولأهداف الإستهلاك الخارجي.

◄◄ بالإضافة إلى أن هناك أمورا قد تدفع بالنظام في اتجاه هذا السيناريو، منها أن الظرف الدولي ولإقليمي موات لتجاوز مطالب المعارضة وعدم الرضوخ لها، ففي مصر البلد العربي الأكثر أهمية ومحورية جيوسياسيا يترشح عسكري استقال لتوه استقالة شكلية من الجيش، وفي الجزائر يجدد لبوتفليقة لعهدة رابعة وهو في وضعية صحية تنعدم معها الأهلية لإدارة بلد، ومن ثم بإمكان النظام أن يواكب هذه اللحظة بإجراء انتخابات مهما تغيبت عنها أطراف من المعارضة ستكون أكثر مصداقية قطعا من الحالات المذكورة.

◄◄ ومن مدعمات هذا السيناريو أيضا إمكانية اعتماد النظام على رأي يفضل تأجيل الحوار لما بعد الانتخابات بحيث يصبح التفاوض على ما سواها من مواضيع بعد أن ضمنوا تجاوز الانتخابات الرئاسية.

◄◄ ويصب في ذات النتيجة رأي في المعارضة يرى بأن ميزان القوة في الأفق القريب الذي ستنظم فيه الانتخابات الرئاسية هو لصالح النظام وسيتمكن من النجاح في الانتخابات، وبالتالي فالأولى أن تسعى المعارضة لأن يدخل مأموريته الثانية حاملا معه الأزمة السياسية التي ظلت ترافقه منذ النشأة.

◄◄ مدى أهمية الانتخابات الرئاسية التي يقتصر حولها الحوار في سلم اهتمامات بعض الأحزاب: فدافع المشاركة في الانتخابات الرئاسية لدى كثير من أحزاب المعارضة دافع ضعيف، ولن تخسر شيئا بمقاطعتها، وهو ما يقوي احتمالات فشل الحوار.

وتبقى الجدية لدى الأطراف السياسية والآليات الفنية المساعدة في إنجاح الحوار من أهم محددات مآلات حوار سياسي يأمل كثيرون في أن يساهم في الوصول إلى نتيجة رغم كل ما يعترض طريقه من مطبات ويترصده من مشكلات.